WWW.CSRSKABUL.COM

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 75 (من 14 إلى 21 يونيو 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 3

الانتخابات الأفغانية... الانتقال السلمي للسلطة وإمكانية الاضطرابات

- اللجنان الانتخابية وتجارب سابقة 4
- انتخابات 2014م 5
- نتائج الانتخابات 6
- ضرورة السلمية في انتقال السلطة 6
- مشروعية الحكومة القادمة وإدارة صراعات محتملة 7

القوات الباكستانية تنفذ عمليات عسكرية في وزيرستان

- خلفية حركة طالبان باكستان 8
- فشل محادثات السلام بين طالبان باكستان والحكومة الباكستانية 9
- المقاتلون الأجانب في وزيرستان 9
- طالبان باكستان وخلافات داخلية 10
- نتيجة العمليات العسكرية على طالبان باكستان 10

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم مناقشة أحدث التطورات للانتخابات الأفغانية، إلى جانب ما تقوم به القوات الباكستانية من تنفيذ هجمات على حركة طالبان باكستان في وزيرستان الشمالية:

* أجريت في 14من يونيو/حزيران الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الأفغانية بين مرشحين رئاسيين متقدمين وهما عبدالله عبدالله وأشرف غني أحمدزي، ويبدو أن الأخير قد تقدم على منافسه.

وفور ظهور النتائج البدائية المحتملة انتقد عبدالله عبدالله العملية الانتخابية وأخيرا رفض القبول بنتائجها. وقد تصاعدت المخاوف من وقوع صراعات ونزاعات بعد هذا الحدث. والسؤال الذي يطرح نفسه في خضم هذه الأحداث هو: ما هي النتيجة المتوقعة من أزمة الانتخابات الأفغانية؟ وإلى أين ستتجه الأوضاع السياسية للبلد بعد الانتخابات؟

* وتحتوي هذه النشرة أيضا على تحليل الأوضاع الأمنية في وزيرستان الشمالية حيث تنفذ القوات الباكستانية منذ أيام عمليات عسكرية ضد حركة طالبان باكستان، حيث تفيد الأنباء بمقتل مئات من مقاتلي الحركة. ويأتي تنفيذ هذه العمليات في توقيت استمرت فيه، حتى في يوم الانتخابات الأفغانية، هجمات القوات الباكستانية على المناطق الشرقية في أفغانستان.

بدأت هذه العمليات بعد أن نفذت عناصر من حركة طالبان باكستان، هجوما شديدا على مطار كراتشي، وقد تم استدعاء السفير الأفغاني في إسلام آباد احتجاجا من الجانب الباكستاني على ما يدعي بأن حركة طالبان باكستان، تتخذ أفغانستان ملجأ لتخطيط هجماتها على باكستان. ومن جانب آخر لجأت آلاف الأسر الباكستانية إلى الأراضي الأفغانية فرارا من هذه العمليات. إذن ما هي عوامل هذه العمليات، نظرا لخلفية حركة طالبان باكستان؟ وماذا ستكون نتيجتها؟

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» ناقش قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية هذه المواضع وإليكم التفاصيل:

الانتخابات الأفغانية... الانتقال السلمي للسلطة وإمكانية الاضطرابات

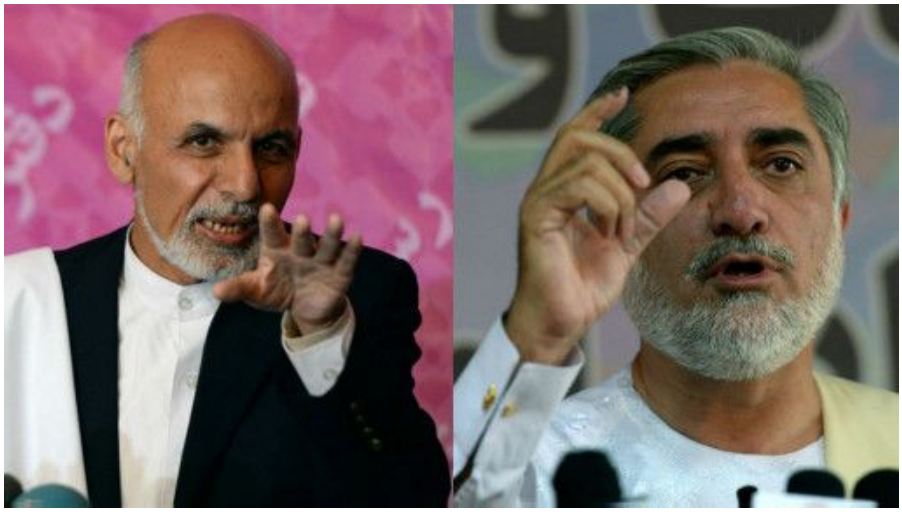

من المقرر أن تنتقل السلطة بالطريقة السلمية من رئيس إلى رئيس في أفغانستان، وذلك بعد 12 سنة من مجيء القوات الدولية إلى البلد وإسقاط حكم طالبان. أجريت الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة الأفغانية في 5 من نيسان/أبريل 2014م، مع كثير من الاضطرابات ومستوى عال من التزوير. ولكن بعد إجراء الجولة الثانية من الانتخابات في 14 من يونيو/حزيران يبدو أن عراقيل كثيرة تواجه فوز هذه العملية.

بالنظر إلى الانتخابات الأفغانية في مراتها السابقة وبالنظر إلى "اللجنة المستقلة للانتخابات" وإلى "لجنة استماع الشكوى" كيف يمكن تقييم مستوى النزاهة في الجولة الثانية من الانتخابات؟ ما هي عوامل تفاقم المشاكل في هذه العملية؟ وما هي أسباب ضعفها؟ وأخيرا إلى أين تتجه نتائج الانتخابات؟

اللجنان الانتخابية وتجارب سابقة

أسست "اللجنة المستقلة للانتخابات" في 2006م، وحسب الدستور الأفغاني تكون هذه اللجنة هي المؤسسة المسؤولة عن إدارة وإشراف أي نوع من الانتخابات. لقد أجرت هذه اللجنة في 2009م، الانتخابات الأفغانية للرئاسة وللمجالس المحلية والتي أسفرت عن فوز حامد كرزاي رئيسا للبلد. ثم في 2010م، أجرت اللجنة الانتخابات البرلمانية، وتجري هذه اللجنة الآن في 2014م، انتخابات رئاسية أخرى.

بعد إسقاط حكم طالبان وقبل تأسيس هذه اللجنة أجريت للمرة الأولى في 2004م، انتخابات رئاسية، وفي 2005م، انتخابات برلمانية وقد تولت مفوضية الأمم المتحدة في أفغانستان مع "مكتب الانتخابات المشترك" مسؤولية إجراء تلك الانتخابات. حينها أيضا واجهت العملية الانتخابية مشاكل كثيرة تصدر التزوير قائمتها. ولكن مستوى المشاكل ارتفع كثيرا في الانتخابات الثلاث الماضية، وكان الأمن، والتدخل والتزوير على صدر قائمة هذه المشاكل.

في 2009م، عندما انسحب عبدالله عبدالله مرشح رئاسي عن خوض الجولة الثانية من الانتخابات واتهم "اللجنة المستقلة للانتخابات" بالتزوير قل اعتماد الأفغان على العملية الانتخابية برمتها. ارتفع مستوى هذه المشكلة في الانتخابات البرلمانية عام 2010م، أكثر، وزادت شكاوى التزوير إلى أن تم تشكيل محكمة خاصة لتقصي الأمور، وقد أثرت هذه المشكلة سلبا على مشروعية البرلمان وسمعته.

وتواجه اللجنة في الانتخابات الحالية "2014م" مشاكل كثيرة. مع أن الأنباء كانت تفيد بوقوع التزوير على نطاق واسع في الجولة الأولى من الانتخابات، ولكن في الجولة الثانية من الانتخابات أعلنت "اللجنة المستقلة للانتخابات" ومؤسسات دولية معنية، بأن مستوى التزوير في الجولة الثانية كان منخفضا بالنسبة للجولة الأولى، رغم ذلك اتهم المرشح الرئاسي عبدالله عبدالله اللجنة بالتزوير واتهم منافسه أشرف غني أحمدزي بالتقدم عبر أصوات مزورة.

في 2009م، أسست "لجنة الشكاوى الانتخابية" إلى جانب "اللجنة المستقلة للانتخابات" وكان من بين أعضاءها الخمسة عضوان دوليان. في عام 2010م، وأثناء الانتخابات البرلمانية حاولت الحكومة الأفغانية على أن تقلص دور الأجانب في "لجنة الشكاوى الانتخابية" وذلك لتسد التدخل الأجنبي في الانتخابات، ومن بعد ذلك إلى الآن لا يوجد في اللجنة عضو أجنبي.

انتخابات 2014م

نظرا لكثرة المرشحين في الجولة الأولى وانتشار أصوات الناخبين، ذهبت الانتخابات الأفغانية إلى جولة ثانية، وقد حاول المرشحان الرئاسيان ومعهما فريقاهما على التوصل إلى جهات مختلفة وزاد التخوف من "القومجية" في الجولة الثانية.

إنه أمر طبيعي أن كلا الفريقين دخلا خضم المعركة الانتخابية بإرادة الفوز، ولكن يبدو أن كلا الفريقين بعد الاستجابة لمطالب الجهات التي انضمت معهما -حرصا من هذه الجهات على مصالح ذاتية- اعتبرا نفسيها فائزين لا محالة، ونظرا للمشاكل الموجودة أمام الديمقراطية في البلد، لا تبدو هناك ثقافة تحكم بأن يقبل الجانب الخاسر فوز منافسه وأن يمهد الطريق لانتقال السلطة بالطريقة السلمية، وهي عملية سببت خسائر كثيرة في الأرواح والأموال.

الآن وفي الجولة الثانية، إذ اعترض مرشح رئاسي على الانتخابات وذلك بعد إنهاء التصويت، فإن هذا الأمر سيوسع نطاق المخاوف من الصراعات والنزاعات، وإن كان الرئيس الأفغاني أو الحكومة ينفيان بشدة إمكانية بروز مثل هذه الصراعات والنزاعات.

من جانب آخر فإن هناك عناصر داخل الحكومة الأفغانية وأخرى عناصر أجنبية ترى مصالحها في فوز مرشح دون مرشح، وإن هذه العناصر تحاول جادة أن تيسر الفوز لمرشحها المفضل، وذلك أمر يزيد خطر الانزلاق نحو مشاكل أخرى ويضع أمام مشروعية السلطة وعملية انتقالها بالطريقة السلمية عراقيل كثيرة.

نتائج الانتخابات

لقد أبدى المرشحان الرئاسيان رضاهما عن العملية الانتخابية في نهاية يوم التصويت، ووعدا على أن ينتظرا عملية فرز الأصوات ومدارسة الشكاوى من قبل المؤسسات المعنية وإعلان النتائج. كلاهما أبديا عن فرح للمشاركة الشعبية الواسعة، ولم يبدوا مستائَيْن أكثر من الجولة الأولى لوجود التزوير. من جانب آخر اعتبر المراقبون من الداخل والخارج الانتخابات نزيهة واعتبروا ومعهم "اللجنة المستقلة للانتخابات" بأن الجولة الثانية كانت أكثر نزاهة من الجولة الأولى.

لكن فور ظهور نتائج بدائية محتملة، اتهم مرشح رئاسي وهو عبدالله عبدالله، مسؤولا رفيع المستوى في "اللجنة المستقلة للانتخابات" بمحاولة التزوير وانتقد العملية كلها. ثم أخبر المرشح عبدالله عبدالله عن تعليق علاقات فريقه مع اللجان الانتخابية واعتبر موقفه هذا نتجية لعدم استجابة "اللجنة المستقلة للانتخابات" المناسبة لمطالبه. ولكن ونظرا لردود الأفعال الوطنية والدولية على موقفه، يبدو أن هذا الاعتراض لن يؤثر كثيرا على العملية الانتخابية.

ضرورة السلمية في انتقال السلطة

مع أن المعطيات الأرضية تشير إلى أن مرشحا رئاسيا متقدما حصل على أصوات قليلة في الجولة الثانية لا يقبل بنتائج الانتخابات، إلا أنه وبالنظر إلى إشادة المؤسسات الوطنية والمجتمع الدولي بالجولة الثانية واعتبارها ناجحة، وبالنظر إلى الحضور المؤثر للمجتمع الدولي في البلد، لا تبدو عوائق جادة من شأنها أن تعرقل عملية انتقال السلطة بالطريقة السلمية. هذا أمر طبيعي أن الانتخابات تسفر عن فوز مرشح وخسارة آخر، وأن المرشح الخاسر لحرمانه من السلطة وخصوصا في بلد كأفغانستان سيعترض على العملية ما وسعه ذلك.

من جانب آخر، فإن حدوث التزوير شيء طبيعي في الانتخابات حيث تكون، ولنفس السبب أسست في أفغانستان لجنة لاستماع الشكاوى الانتخابية ومدارستها، وعندما يشارك أي مرشح في انتخابات تديرها هذه اللجنان ثم لا يقبل بما تعلنها، فإن اعتراضه قد لا يؤثر كثيرا. ثم إن وجود التزوير في الانتخابات وهو أمر يوجد في كل مكان لا ينبغي في حال الحرمان من السلطلة أن يسبب ضياعا لتضحيات الشعب وأن تذهب هذه الجهود الشعبية سدى وبلاجدوى. إن على "لجنة استماع الشكاوى" أن تدرس كل شكاية بدقة متناهية، وعلى المرشحين أن يقدرا النتيجة كيفما كانت، لأن طرقا أخرى للوصول إلى السلطة قد لا يؤثر في الأوضاع الراهنة.

مشروعية الحكومة القادمة وإدارة صراعات محتملة

بعد أن اتهم عبدالله عبدالله، الشخصَ الأول في الحكومة والمؤسسات المعنية بإجراء الانتخابات بعدم مراعاة الحياد في عملهم، فإن المخاوف من ضعف الحكومة لإدراة صراعات محتملة ازداد اكثر.

من جانب آخر فإن اتهام "لجنة الانتخابات" ومعها المرشح أشرف غني أحمدزي على مؤسسات أمنية، بمحاولة التزوير، يهدد مستوى تأثير المؤسسات المعنية بإدراة الصراع، وهو تأثير كانت تحظى بها هذه المؤسسات دون وجود هذه التهم عليها.

إن المتحث باسم الأمم المتحدة اعتبر موقف المرشح عبدالله عبدالله مثيرا للأسف، وطلب استمرار عملية فرز الأصوات، وفي صعيد متصل أعبرت الحكومة، وأصدقاء أفغانستان الدوليون، والمجتمع الدولي جاهزيتها للتعاون مع الحكومة القادمة المشروعة. وعلى كل، فإن إمكانية حدوث صراعات ومستوى مشروعية الحكومة القادمة أمور تشكل من الآن لدى الشعب والنخب السياسية وجهات مختلفة هاجسا كبيرا ومخاوف كثيرة.

القوات الباكستانية تنفذ عمليات عسكرية في وزيرستان

خلفية حركة طالبان باكستان

إن حركة طالبان التي انطلقت لإحلال السلام والأمن في أفغانستان أصبحت الآن مصدعة لباكستان أيضا. هذه الحركة كانت تعرف إلى 2001م، بمجموعة تابعة لطالبان أفغانستان، أسس أعضائها حركة طالبان باكستان بعد سقوط الإمارة الإسلامية في أفغانستان. وهي حركة انقسمت إلى فروع كثيرة خلافا لنظيرتها الأفغانية، ولكن الجميع يتبعون لأوامر الملاّ عمر قائد حركة طالبان الأفغانية.

في عام 2006م، أعلنت حركة طالبان باكستان رسميا بوجودها، وبأنها تقاتل من أجل إقامة نظام إسلامي في باكستان. عبدالله محسود كان أول قائد لهذه الحركة. وكان عبدالله محسود قد شارك مع طالبان أفغانستان في حركتهم منذ البداية، وفقد إحدى رجليه في حروب داخل أفغانستان.

ألقي عليه القبض في ولاية كندز شمالي أفغانستان وتم تسليمه إلى القوات الأمريكية، وقضى أكثر من ثلاثة أعوام في سجن غوانتانانو، إلى أن أطلق سراحه في 2004م. إن أعضاء حركة طالبان الأفغان الذين لم يريدوا أن يقاتلوا علنا إلى جانب حركة طالبان باكستان مع الحكومة الباكستانية، انتخبوا عبدالله محسود قائدا لحركة طالبان باكستان.

انتهى المطاف بعبدالله محسود في منطقة "زوب" في بلوشستان الباكستانية، حيث أفشي مكان تواجده وامتناعا لإلقاء القبض عليه، فجر نفسه ليخلفه بعد ذلك بيت الله محسود قائدا لحركة طالبان باكستان.

بيت الله محسود بدوره خطط هجمات قاسية على الجيش الباكستاني، ومنها تفجيرات راولبندي في سبتمبر/أيلول 2009م. إن بيت الله محسود كان متهما باغتيال بينظيربوتو أيضا. لقي بيت الله محسود مصرعه في 2009م، إثر هجوم جوي نفذته طائرات أمريكية بلاطيّار في وزيرستان الجنوبية.

بعده أصبح حكيم الله محسود قائدا لحركة طالبان باكستان. إنه شخص لعب دورا في هجوم انتحاري وقتل عدد من عناصر "سي آي آيه" أو وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في ولاية خوست الأفغانية، عبر عميل أردني كان يعمل لصالح الوكالة والذي نفذ الهجوم. وأخيرا عندما أراد بدء محادثات السلام بين حركة طالبان باكستان والحكومة الباكستانية، لقي هو أيضا حتفه إثر هجوم جوي نفذته طائرات أمريكية بلاطيّار في وزيرستان.

فشل محادثات السلام بين طالبان باكستان والحكومة الباكستانية

قال رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف مرارا بأن السلام هو أولوية باكستان الملحة ودونها لن ينجح أي مشروع اقتصادي في البلد. وعندما انتشر خبر استعداد حركة طالبان باكستان للجلوس خلف طاولة المفاوضات، فإن آمالا كثيرة علقت عليه، ولكن بقاء أحزاب سياسة مهمة وحتى بعض الجهات المذهبية في باكستان خارج هذه المعادلة شكلت عرقلة كبيرة أمام مفاوضات السلام.

وكان مسير هذه المفاوضات معلقا على انتخاب قائد جديد لحركة طالبان باكستان، وبعد إجراء مشاورات داخلية في الحركة، انتخب الملاّ فضل الله زعيم حركة طالبان في سوات والذي يعيش الآن في المناطق الحدودية بين باكستان وأفغانستان وفي منطقة كونر، قائدا للحركة. وكان خان سيد سجنا والمشهور بخالد محسود مرشحا آخر لقيادة الحركة، ولكن ميلانه إلى السلام مع الحكومة الباكستانية جعل جل أعضاء الشورى المركزية للحركة يصوتون لصالح الملاّ فضل الله.

وهذه كانت أول مرة منذ أكثر من ست سنوات يُنتخب لحركة طالبان باكستان، قائد من خارج عائلة محسود ووزير. ومن البداية كان البعض يرون أن هذا الانتخاب سيسبب مشاكل في المستقبل.

بعد فترة من الزمن تصاعدت نزاعات بين سجنا وشهريار محسود والذي كان مؤيدا للملاّ فضل الله، في وزيرستان الشمالية، وكان للمسؤولين الباكستانيين دور هام في إحداث هذه النزاعات. تريد "آي ايس آي" أو وكالة الإستخبارات الباكستانية أن تمهد الطريق لقيادة خان سيد سجنا في وزيرستان الشمالية وترى أن حضور قادة طالبان خارج باكستان سيوفر الفرص للهند كي تبني علاقات مع الحركة. لاسيما أن الملاّ فضل الله حين تواجده في سوات كان على صلة مع الأجانب وقد حصل منهم على محطة إذاعة إف إم أيضا.

المقاتلون الأجانب في وزيرستان

إلى جانب المقاتلين المحليين في وزيرستان، يوجد هناك كثير من المقاتلين الأجانب من آسيا الوسطى، والقوقاز، وأويغور تركستان الشرقية[1]. وهؤلاء المقاتلون لجأوا إلى هناك بعد سقوط حكم طالبان في أفغانستان عام 2001م.

[1] هذه المنطقة تخضع لاحتلال الصين وتسمى الآن بـ(شينجيانغ) أو المستعمرة الجديدة.

ويرجع سبب تواجد هؤلاء المقاتلين في المنطقة إلى وجود أنظمة قمعية في بلدانهم، وقد فر هؤلاء الأفراد من ظلم أنظمة ترى بقاءها في اضطهاد المعارضين. كان لهم دور مباشر أو غير مباشر عبر التخطيط في هجمات كثيرة منها الهجوم على مطار مهران أو أخيرا الهجوم على مطار كراتشي. إن هذه المجموعات تدرك جيدا أنه لو نجحت المفاوضات بين حركة طالبان باكستان والحكومة الباكستانية فإنهم سوف يذهبون ضحية للسلام. ولذلك كلما تبدأ جولة من المفاوضات بين الطرفين، يحاول هؤلاء عبر تخطيط وتنفيذ عمليات على مراكز عسكرية ومدنية في باكستان ليسببوا فشل المفاوضات.

طالبان باكستان وخلافات داخلية

عقب فشل مفاوضات السلام بين حركة طالبان باكستان والحكومة الباكستانية، بدأت القوات الباكستانية شن هجوم عسكري على مناطق في وزيرستان الشمالية. مع أن الهدف المعلن من هذه العمليات هو إحلال الأمن في باكستان، ولكن في الحقيقة كانت الإستخبارات العسكرية الباكستانية تريد أن تنقل القيادة إلى سجنا وتشرع معه مفاوضات السلام، وتلك خطة بائت بالفشل، ولذلك بدأت تنفيذ هذه العمليات.

إن الإستخبارات العسكرية الباكستانية لا ترضى أبدا أن يتواجد قادة حركة طالبان خارج باكستان، ولكن الآن يبدو أن الأمور قد خرجت من سيطرة الجانب الباكستاني، لأن الملاّ فضل الله قائد حركة طالبان باكستان، يعيش في أفغانستان بعيدا عن تأثير الباكستانيين، ومن هنا يقدم توجيهاته إلى أعضاء الحركة.

وقد عزل الملاّ فضل الله عبر قرار له، السيد سجنا من المسؤوليات القيادية في الحركة، إلا أن الأخير لم يقبل القرار وبل أقدم على تعيين "أمراء" في مناطق مختلفة وهذا يعني رفع علم البغاوة على الملاّ فضل الله.

كانت الإستخبارات العسكرية الباكستانية تحاول أن تنقل قيادة حركة طالبان باكستان إلى داخل البلد، ولنفس السبب أيد سجنا سرا، ولكن قائدا آخر للحركة في وزيرستان الشمالية وهو حافظ كل بهادر، أعلن حربا على الحكومة الباكستانية، وطلب من المدنيين أن يتوجهوا إلى أفغانستان بدلا من مناطق أخرى في الداخل الباكستاني إذا رغبوا ترك مناطق تحت نيران الحرب.

نتيجة العمليات العسكرية على طالبان باكستان

لقد نفذت باكستان عمليات واسعة في وزيرستان عام 2009م، بعنوان "سبيل النجاة" ولكن رغم خسائرة كبيرة في الأرواح والأموال، لم تصل إلى نتيجة مرضية. وتستمر الآن عمليات عسكرية واسعة أخرى بعنوان "ضرب عزب" وتشمل هجمات جوية وأخرى أرضية. -عزب اسم سيف من سيوف النبي صلى الله عليه وسلم-.

ولكن وكما لم تهزم القوات الباكستانية عام 2009م، حركة طالبان باكستان، رغم خسائرة كبيرة، هذه المرة أيضا لن تحصل هذه القوات على هذا الهدف. مع أن المسؤولين الباكستانيين، بعد عمليات 2009م، اتهموا القوات الأمريكية في أفغانسان بأنهم فتحوا الحدود أمام عناصر حركة طالبان كي تلجأ إلى الأراضي الأفغانية، إلا أن تنفيذ العمليات الأخيرة جاء بطريقة علمت الحركة به قبل بدئها، وقد اتخذت إجراءاتها بشأن هذه العملية.

بدأت العمليات العسكرية بهجمات جوية، ثم استهدف القصف الصاروخي مناطق مختلفة. لقد انسحب مقاتلو الحركة إلى مناطق آمنة وينتظرون هجوم القوات الأرضية للجنود المشاة. وعندما يبدأ الجنود المشاة هجومهم، فإن غابات هذه المنطقة ستوفر جبهات آمنة لمقاتلي الحركة ليواجهوا منها الجيش الباكستاني.

بناءً على ذلك، ونظرا للموقع الجغرافي في هذه المنطقة وحساسيتها العسكرية، لا يُتوقع أن تسفر هذه العمليات نتيجتها المطلوبة وهي استنزاف حركة طالبان. لقد سلمت أخيرا أمريكا كمية كبيرة من وسائل قتالية لقواتها في أفغانستان، إلى العسكريين في باكستان، والآن على الجيش الباكستاني أن يظهر للأمريكان بأنه اتخذ إجراءات صارمة في مكافحة الإرهاب إزاء هذه المساعدات الأمريكية الحربية.

وأما مقاتلو حركة طالبان فقد درسوا الأحداث مسبقا، ودبروا الابتعاد عن الخسائر في عمليات الجيش الباكستاني، واختاروا التربص لفرصة مناسبة، يسببون فيها خسائر فادحة في صفوف الجيش الباكستاني.

تظهر التجارب الماضية بأن إثر هذه الحروب لا يهزم الجيش الباكستاني حركة طالبان كاملا، وكما لا ينهزم هو بنفسه. إن الضحية الوحيدة في هذه الحروب هي الشريحة المدنية من الشعب والتي تسكن في هذه المناطق، واقعة بين فكي الكماشة، وعليها أن تتحمل ويلات هذه الحروب ومصائبها. النهاية